# تخطيط الادخار

## مفهوم دالة الادخار

يمثل الادخار الجزء المتبقي من الدخل الصافي بعد طرح حجم الإنفاق على السلع والخدمات، ولقد أطلق العالم الاقتصادي كينز على العلاقة القائمة بين الادخار والدخل بالميل للادخار أو الدالة الادخارية وتتأثر دالة الادخار بعوامل عديدة أهمها حجم الدخل الصافي الممكن التصرف به، ويرتبط الادخار بالدخل بعلاقة طردية، ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار من خلال الشكل الآتي :

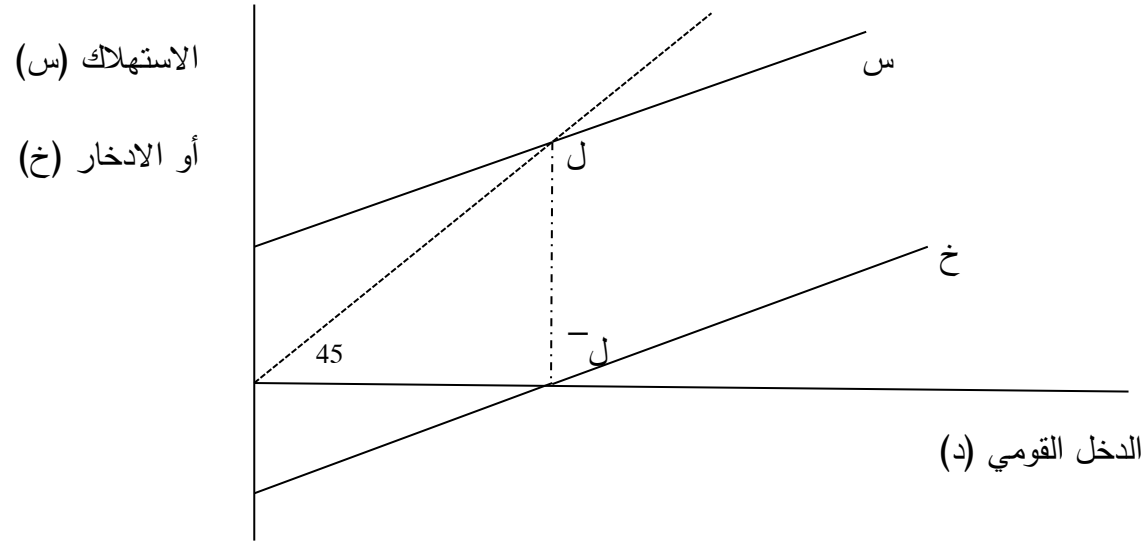


يمثل المحور الرأسي الانفاق الاستهلاكي والادخار ( س ، خ )، بينما يمثل المحور الأفقي الدخل القومي ( د )، أما الخط المستقيم المنبثق من المبدأ بزاوية ( 45 ) درجة فيسمى خطاً مساعداً نستطيع من خلاله أن نتعرف ما إذا كان الانفاق الاستهلاكي مساوياً للدخل أو أقل أو أكبر منه، هذا وتمثل النقطة (ل) المساواة بين الدخل والاستهلاك، كما أنها تمثل النقطة الفاصلة بين الادخار الموجب والادخار السالب، حيث نرى من الطبيعي أن الاستهلاك يزيد عن الدخل قبل النقطة (ل)، لذلك نرى ارتفاع منحني الاستهلاك (س) عن الخط المساعد، بينما ينخفض الاستهلاك عن الدخل بعد هذه النقطة، وفي هذه الحالة ينخفض منحني الاستهلاك (س) عن الخط المساعد، ويُلاحظ أن الفرق بين الخط المساعد ومنحني الاستهلاك (س) يمثل الادخار سواء كان هذا الادخار إيجابياً أو سلبياً .

ويتضح من الرسم البياني أيضاً أن منحني الادخار (خ) يقطع محور الدخل الأفقي عند النقطة (ل¯) التي تقابل تماماً النقطة (ل) نقطة تقاطع المنحني (س) مع الخط المساعد، وأن المسافة الرأسية بين المنحني (خ) الذي يعبر عن الدالة الادخارية ومحور الدخل (د) فهي مساوية تماماً للمسافة الرأسية بين منحني الاستهلاك (س) والخط المساعد عند جميع المستويات الدخلية، وبالتالي نرى أن الادخار يكون سالباً طالما الدخل أقل من النقطة (ل¯)، بينما تكون مدخرات المجتمع بالموجب بعد النقطة (ل¯)، ويكون الادخار صفراً عند النقطة (ل¯)؛ أي نقطة تساوي الدخل مع الاستهلاك .

باختصار يمكن استنتاج النقاط الآتية من شكل العلاقة بين الدخل والاستهلاك والادخار :

1- عند مستوى الدخل (صفر) فإن الادخار يكون سالباً؛ أي أن الإنفاق على السلع والخدمات(الاستهلاك) يتم إما من خلال سحب بعض المدخرات أو بيع بعض الأصول أو الاقتراض وجميع هذه الحالات الثلاث سالبة ويسمى بذلك الادخار السالب.

2- تستمر حالة الادخار السالب عند كل مستويات الدخل التي يكون أقل من مستويات الاستهلاك.

3- يصبح الادخار مساوياً للصفر عند المستوى الذي يتساوى فيه الدخل مع الاستهلاك.

4- ينتقل الادخار إلى الحالة الموجبة عندما يكون مستوى الدخل أعلى من مستوى الاستهلاك .

ويمكن أن نبين ما سبق بالمثال الفرضي الآتي :

| الدخل القومي (مليون دولار) | الاستهلاك القومي (مليون دولار) | الادخار القومي (مليون دولار) |
|---|---|---|
| 0 | 20 | 20 - |
| 50 | 60 | 10 - |
| 100 | 100 | 0 |
| 150 | 140 | 10 + |
| 200 | 180 | 20 + |
| 250 | 220 | 30 + |
| 300 | 260 | 40 + |

**الميل المتوسط للادخار**

يقال عن النسبة بين الادخار ( الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي) عند مستوى معين من

الدخل بالميل المتوسط للادخار، ويعبر عنه بالعلاقة الآتية :

$$\text{الميل المتوسط للادخار} = \frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$$

ويجب معرفة أن :

**الدخل القومي (د) = الاستهلاك القومي (س) + الادخار القومي (خ)**

وتسمى هذه المعادلة بالمعادلة التعريفية للدخل القومي، وإذا قسمنا طرفي المعادلة على مقدار ثابت وليكن الدخل القومي نفسه (د) فإن ذلك لا يغير من مساواة المعادلة؛ أي تصبح على النحو الآتي :

$$\frac{\text{د}}{\text{د}} = \frac{\text{س}}{\text{د}} + \frac{\text{خ}}{\text{د}}$$

**1 = الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار**

وهذا منطقي جداً حيث أن الدخل إما أن ينفق كله على الاستهلاك وفي هذه الحالة يكون الادخار مساوياً للصفر، أو يُنفق جزء منه على الاستهلاك والباقي طبعاً سوف يُدخر .

**الميل الحدي للادخار**

يعبر الميل الحدي للادخار عن التغير في الادخار القومي المصاحب للتغير في الدخل القومي، ويعبر عنه بالصيغة الآتية :

$$\text{الميل الحدي للادخار} = \frac{\text{مقدار التغير في الادخار}}{\text{مقدار التغير في الدخل}}$$

كذلك الأمر يمكن باستخدام المعادلة التعريفية للدخل القومي أن نستنتج بالأسلوب السابق نفسه أن :

**1 = الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار**

فإذا علمنا الميل الحدي للاستهلاك أمكننا استخراج الميل الحدي للادخار والعكس صحيح، فلو فرضنا أن الميل الحدي للاستهلاك في مجتمع ما كان (0.7) فيكون الميل الحدي للادخار لهذا المجتمع (0.3) وهو تتمة للواحد الصحيح وهكذا ... .

**تخطيط الادخار**

لتحقيق الادخار لدوره في التنمية يحتاج الأمر إلى وجود ادخارات نقدية يتم من خلالها تمويل عملية الاستثمار وادخارات عينية يتم من خلالها توفير مستلزمات إقامة هذا الاستثمار، ويجب وجود الاثنتين من هذه الادخارات معاً، إذ أن توفر الادخارات النقدية دون العينية يقود في الغالب إلى حصول التضخم، لأن القدر الذي يتم ادخاره نقداً سيتجه للإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستثمارية، وبهذا ترتفع أسعارها في حالة عدم وجود ادخارات عينية في الاقتصاد تتجسد في السلع والخدمات الحقيقية التي تتطلبها عملية إقامة المشروعات كالآلات والمنشآت والمواد والقوى العاملة... ، وهذا يعني عدم حصول توسع في الاقتصاد، في حين توفر الادخارات العينية في الاقتصاد تمكّن من إقامة الاستثمارات فإن هذا قد يضغط على الاقتصاد باتجاه خلق النقود الأزمة لتحويل هذه الاستثمارات، كأن يتم إصدار نقدي جديد أو خلق ائتمان أو اقتراض من الداخل أو من الخارج ....

**الشروط الواجب توفرها في الاقتصاد حتى تتحقق الادخارات وتؤدي دورها في عملية التنمية**

1- أن يقوم الأفراد والهيئات المختلفة بالمجتمع بالامتناع عن جزء من دخولهم وجزء من الإنتاج حتى يتاح لأغراض الادخار ومن ثم لأغراض الاستثمار اللازم لعملية التنمية، وهذا يتطلب أن يكون الدخل والإنتاج بالمستوى الذي يسمح بتحقيق ذلك.

2- أن تتوفر مؤسسات مالية وسيطة تتولى تجميع المدخرات من الأفراد والهيئات المختلفة في المجتمع وتوفيرها للمستثمرين لغرض استثمارها، وقد تزايد دور هذه المؤسسات في الوقت الحاضر بسبب الفصل بين المدخر من ناحية والمستثمر من ناحية أخرى في المؤسسات والمشاريع الاقتصادية ذات الحجم الكبير.

3- أن يوجد في الاقتصاد المستثمرون الذين يتولون مهمة القيام باستخدام المدخرات لأغراض إقامة المشروعات الاستثمارية ويتحملون مخاطر هذا الاستخدام وتبعاته ويحصلون بالتالي على عوائده.

ومما لاشك فيه أن هذه الشروط الرئيسية الثلاثة لتأدية الادخار لدوره في عملية التنمية يصعب توفرها في الدول النامية، وذلك لأن الدخل والناتج المتحقق في هذه الدول يكون عند مستوى منخفض، وبالشكل الذي لا يمكن أن يحقق معه ادخارات عينية ونقدية تكفي لإقامة قدر مقبول من الاستثمارات التي يمكن أن تتحقق من

خلالها التنمية، كما أن المؤسسات المالية الوسيطة محدودة من حيث عددها وحجمها ونشاطها وأساليب عملها وبالتالي فإنها ضعيفة القدرة على تعبئة وتجميع المدخرات من أفراد المجتمع، الأمر الذي ينعكس في النهاية على قدرتها في وضع تلك الادخارات تحت تصرف من سيتولى استخدامها لأغراض الاستثمار، كما أن البيئة السائدة في هذه الدول لا تساعد على بروز نخبة واسعة من المستثمرين الذين يتولون مهمة استخدام المدخرات لأغراض الاستثمار نظراً لوجود عوائق كثيرة تحد من هذه المهمة تتمثل في ضعف الخبرة الفنية والمهارات وضعف توفر مستلزمات البنية التحتية... ، إضافةً إلى ذلك فإن فترة استرداد الأموال والمخاطر التي ترافق استخدامها في المجال الاستثماري هي أكبر مما عليه في المجالات الأخرى كالمضاربة والتجارة وغيرها وبالتالي فإن ربحية الأخيرة تفوق الربحية التي يمكن أن تتحقق في المجالات الاستثمارية وهذا ما يدفع بالموارد بعيداً عن الاستخدام في هذه المجالات.

ونتيجة لكل ما سبق فإن تخطيط الادخار يبرز كعامل مهم وأساسي في إطار عملية التخطيط الاقتصادي الشامل من أجل تدبير الموارد المالية والعينية اللازمة لإقامة الاستثمارات وتحقيق التنمية، وهذا التخطيط يمكن أن يتضمن النقاط الآتية :

1- تخطيط الدخول بالشكل الذي يتاح من خلاله توفير ادخارات لازمة لتحقيق الاستثمارات التي يراد القيام بها سواء كان على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى أجزائه.

2- تخطيط عملية الإصدار النقدي من ناحية وخلق الائتمان من الناحية الأخرى بالشكل الذي يمكن من خلاله ضمان قدر من الأموال يتناسب والحاجة إليها لتمويل عملية التوسع في الطاقة الإنتاجية؛ أي لتمويل عملية الاستثمار.

3- تخطيط النقد الأجنبي بالشكل الذي يتم توفير قدر منه لتلبية تمويل احتياجات المشروعات الاستثمارية المقررة في الخطة من النقد الأجنبي بما لا يقود إلى حصول اختناقات مرتبطة بهذا الجانب قد تؤدي في النهاية إلى عرقلة تنفيذها.

4- تخطيط الإنتاج من السلع والخدمات بالشكل الذي يمكن من خلاله تحقيق فائض من هذا الإنتاج يزيد عن المقدار الذي يتقرر استهلاكه من هذه السلع والخدمات، وبحيث يتاح هذا الفائض لأغراض الاستخدام في إجراء التوسع في الاقتصاد من خلال استخدامه في إقامة المشروعات الاستثمارية اللازمة لتحقيق التنمية.

5- إيجاد المؤسسات التي تتولى عملية استخدام الفائض من الإنتاج بفاعلية في إقامة الاستثمارات، والعمل على زيادة فعالية استخدام الطاقات الإنتاجية التي يتم توسيعها من أجل الوصول إلى أهداف الإنتاج المقررة في الخطة.

## المراجع


**1- عبد الله، عقيل جاسم (1999) – المدخل إلى التخطيط الاقتصادي ( منهج نظري وأساليب تخطيطه) . دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 301 صفحة .**

**2- النجار، خالد السبع (1985) – الاقتصاد العام . منشورات جامعة حلب، كلية الزراعة، 333 صفحة .**